شيء للوطن

ليكن سلامنا مصافحة .. فقط

عبدالرحمن عبدالعزيز آل الشيخ

■ يجد المرء نفسه أحياناً عاجزاً عن التطرق لبعض الأمور أو طرح بعض التصرفات التي تمارس دوماً في حياتنا الاجتماعية اليومية للنقاش !! بل ويفتقد للشجاعة الكاملة والجرأة في ذلك لأدبيات اجتماعية من منطلق أن مثل هذه التصرفات أصبحت جزءاً من عادات المجتمع .. رغم أن هناك قناعة كبيرة لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمع بأن مثل هذا النوع من التصرفات نوع من العادات والتقاليد التي تحتاج إلى إعادة نظر من خلال طرحها للنقاش والبحث .. ولكن التخوف أو التردد من قيادة المبادرة في مثل هذا الطرح هو الحاجز الذي يقف دوما أمام مثل هذه المبادرة تلافياً للاصطدام بالرفض أو الانتقاد التقليدي المتوارث !!

وطريقة وأسلوب السلام المتبع في مجتمعنا هو أحد هذه الموروثات لعادات اجتماعية ظلت بعيدة كلياً عن الطرح الجدي حتى جاءت المبادرة الرائدة من ولي الأمر في هذا المجتمع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وهي مبادرة إيجابية وصريحة كما عود الجميع على ذلك .. ذلك عندما أعلن حفظه الله ورعاه عن رفضه القاطع تقبيل اليد أثناء السلام لأن تقبيل اليد أمر دخيل على قيمنا وأخلاقنا ولا تقبله النفس الحرة الشريفة وقال في كلمته المشهورة التي جاء نصها «إن تقبيل اليد أمر دخيل على قيمنا وأخلاقنا ولا تقبله النفس الحرة الشريفة .. إلى جانب انه يؤدي إلى الانحناء وهو مخالف لشرع الله الواحد الأحد.. لذلك أعلن من مكاني هذا عن رفضي القاطع لهذا الأمر وأسأل الجميع ان يعملوا ذلك ويمتنعوا عن تقبيل اليد إلا للوالدين براً بهما»..

هذا الإعلان من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لقي صدى ايجابياً كبيراً على المستوى الاجتماعي والإعلامي ..لأنه حمل التوجيه والأمر والضوء الأخضر لمناقشة أحد جوانب العادات الاجتماعية .. لكن الملاحظة الأهم في هذا الإعلان الكريم أنه أكد على أن «هذا الأمر دخيل على القيم الإسلامية والأخلاق» لذلك فان الأمر إذن يدفعنا إلى الاقتداء بولي الأمر في هذا الشأن والامتثال للترفع والبعد عن عادات وأساليب اجتماعية دخيلة على القيم والأخلاق التي جاء بها ديننا الحنيف.

ولو تمعنا أيضاً في بقية أساليب السلام في مجتمعنا بصفة عامة لأدركنا أنها أساليب تحتاج أيضاً إلى إعادة النظر.. فالأساليب المبالغ فيها جداً في طريقة السلام في مجتمعنا وخاصة بين الرجال والشباب مثل .. أسلوب سلام الخدود أو السلام بالخشوم .. أو العناق المتكرر.. أو حب الخشوم أو حب الرؤوس أو حب الكتوف لغير المقربين جداً من المرء ..كلها أساليب تحتاج إلى الرفض والابتعاد والاكتفاء فقط بالسلام الإسلامي المثالي وهو سلام «المصافحة» .

فهذه الأساليب للأسف أصبحت تمارس في مجتمعنا بمبالغة شديدة جداً .. وإذا كان البعض يعتقد أو يتصور أن العناق المتكرر بمثل ذلك الاسلوب يعكس صوراً من الولاء والمودة بين الطرفين او إن كان البعض يجزم بأن ذلك أسلوب صادق للتعبير عن الشوق والمحبة فهم مخطئون جداً في ذلك لأن الولاء والمحبة الصادقة محلهما النية والنية مكانها قلب الإنسان وضميره .. فالمصافحة باليد فقط مع ابتسامة صادقة هما الأسلوب الأمثل للسلام المعبر بصدق عن الولاء والمحبة !!

وما يحدث في الأعياد وفي المناسبات أو في العزاء من أسلوب مزعج ومرهق ومبالغ فيه جدا للسلام او للتهنئة او لتعزيه من خلال التقبيل أو العناق بالخد أو بالخشم المكرر.. هي أساليب أصبحت غير مقبولة من الطرفين وحتى إن لم يبدى احد الإطراف ذلك صراحة؟؟ وذلك لأسباب كثيرة أهمها الأسباب الصحية والنفسية وإضاعة الوقت وإرهاق للطرفين ولكن «المجاملة» للأسف هي التي ساعدت على ترسيخ هذا الأسلوب في السلام حتى بين الناشئة وعدم الجراءة على التخلي عنه وكل واحد منا يعتقد للأسف بأن السلام عليه بدون هذا عناق او بدون هو في نظره سلام ناقص يقلل من قدره واحترامه أو انه تكبر من الشخص.

وما إلى ذلك .ولكن للأسف كما قلت فإن ذلك يعود إلى المجاملة؟! التي عجزنا عن التخلص منها في كثير في مثل هذه الأساليب والعادات الاجتماعية!!

هنا يتطلب الأمر توعية الجميع بالأسلوب الإسلامي الأمثل الذي ليس فيه مشقة على الآخرين وليس فيه أي مبالغة وخاصة أكثر في المناسبات التي يحرج فها أهل الزوج والزوجة بمثل هذا العناق ..!! وكذلك من إرهاق ذوي العزاء في أيام العزاء.. ولا يدرك المرء مدى الإحراج والتعب والمشقة الذي يلاقيه الجميع في أسلوب سلامنا ..

وبما أننا على مقربة كبيرة من حلول شهر رمضان المبارك إن شاء الله ثم حلول العيد فإننا أمام «معركة» منتظرة وكبيرة جدا ومرهقة من أساليب السلام المتكرر المعتاد والممل في كل عام .. ورغم أن هناك من نراهم قبيل حلول رمضان أو قبيل العيد بيوم أوحتي بساعات قليلة جدا .. ولكن لامفر من تكرار العناق المبالغ فيه والمزعج وأن كان لكبار السن حق اجتماعي واعتيادي مستثنى في ذلك فإن الأمل في الجيل الشاب في الاكتفاء بأسلوب «المصافحة» فقط في السلام وهو أسلوب نتوقع إن شاء الله أنه لا يقل في نيته وفي طريقته عن الأساليب الأخرى .. وتبقى المودة والمحبة الصادقة في القلوب ..

فهل نتخلى عن العناق والتقبيل المزعج في سلامنا ونكتفي بسلام المصافحة ..؟؟

alshaikh@alriyadh.com

على قامة الريح

برامجنا الجامعية بين التعليم والتوظيف!!

فهد محمد السلمان

■ وأخيراً ضخت وزارة التعليم العالي (٣٤) مليون ريال لصالح مشروع إعادة النظر في التعليم العالي، والذي أسمته (مشروع الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة - آفاق ومستقبل التعليم العالي ١٤٢٦ - ١٤٥٠هـ) وانطلقت أعماله مطلع هذا الأسبوع في الرياض.

ورغم أن المبلغ لايزال صغيراً أمام مشروع طموح كما يشي عنوانه.. إلا أن أجمل ما فيه أن الوزارة طلقت من خلاله وإلى غير رجعة إن شاء الله.. كلمة الحق التي أريد بها باطل، والتي أصمت آذاننا طويلاً كلما رفعنا أصواتنا بضرورة توافق مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل.. حيث كان الشعار الأكثر جهوزية في الجامعات وعلى ألسنة مسؤوليها ومسؤولي الوزارة: (ان الجامعات للتعليم وليست معنية بالتوظيف!) عندئذ كانت الجامعات تُسرف في القبول في تخصصات لا حاجة لها حتى طفح الكيل وأصبح وجود هؤلاء الخريجين كعدمه.. لا بل أصبح عبئاً على الوطن وعلى السوق الذي لا يعرف كيف وأين يستخدمهم!!

طيب.. وبالنتيجة مثلاً صار لدينا خمسون ألف خريج وخريجة جغرافيا كلهم من منطلق أن الجامعات للتعليم لا للتوظيف يعرفون أن مقديشو هي عاصمة الصومال.. ولكن ثم ماذا؟ رغم أنه ما عاد صومالاً واحداً وإنما صومالات!، أو أننا أصبحنا نمتلك ذخيرة تاريخية من خلال ثلاثين ألف خريج وخريجة في التأريخ كلهم يعرفون أن البطالسة حكموا مصر بعد الاسكندر المقدوني، وأن العرب البائدة.. هي طسم وجديس وعاد وثمود وجرهم، وأن ناحوم غولدمان هو أول من ابتز ألمانيا لتعويض اليهود.. أو أن سنة الرحمة (الانفلونزا الاسبانية) هي العام ١٣٣٧هـ.. لكن فعلاً ثم ماذا؟ قلناها كثيراً ونقولها في مواجهة شعار التعليم للتعليم الذي ما كان ليسمن ولا يغني من جوع.

وفي دائرة معرفتي المباشرة حيث إقامتي لا تزال كليات البنات تفتح ذراعيها إلى أقصى مدى لقبول كل من ترغب أن تدرس الجغرافيا واللغة العربية والدراسات الإسلامية.. فيما تضع عدداً محدوداً للقبول في اللغة الإنجليزية التي تعاني مدارس التعليم العام من نقص حاد في معلماتها.. فضلاً عن التخصصات العلمية الحيوية الأخرى التي تقع خارج اهتمام هذه الكليات الغارقة حتى أذنيها في مشاكل إدارية تافهة كتنظيم اجراليات القبول ونظام صرف المكافآت وما إليهما.. بعيداً عن الهمّ الأكاديمي مجهول الهوية!! لا بل في الوقت التي تكتب فيه (نورة السبيعي) المحاضرة في قسم إدارة الأعمال في إحدى جامعاتنا (٥) صفحات لتروي خلالها خيبة أملها على مدى عشر سنوات في الحصول على برنامج للدكتوراة في إدارة الأعمال، وكيف تم اغتيال طموحها وهي التي تحمل درجة الماجستير في هذا التخصص.. الذي فشلت كل جامعاتنا حتى الآن في إعداد برنامج دكتوراه خاص به.. رغم أنه يعتمد على مجهود الطالب أكثر من الحاجة إلى الدراسة النظامية لأنه يتأسس على البحث العلمي كما تقول.. فيما تعزو الجامعات هذا الفشل في تنفيذ هذا البرنامج إلى عدم توفر أعضاء هيئة تدريس يحملون درجة أستاذ وأستاذ مشارك ويجيدون الانجليزية تحدثا وكتابة.. بعد أن ابتلع القطاع الخاص حملة الدكتوراه منهم لتعطشه إليهم!!، فيما تسد بيروقراطية الأداء الأكاديمي كل المنافذ أمام المؤهلين في هذا القطاع من الإفادة منهم على سبيل الإعارة أو الاستضافة أو التعاون مدفوع الأجر أو أو .. لأن النظام الجامعي لا يوفر هذه الآلية للأسف، وعلى كل الطموحين بالتالي من أبناء هذا الوطن الذين استجابت تطلعاتهم إلى حاجاته الأساسية أن يفكوا ريقهم على سفة من رمال الربع الخالي أو النفود أو غرفة من ماء البحر.

لذلك أقول: إذا لم يتحرر هذا المشروع الحيوي الذي تعمل عليه الوزارة من قيود التعالي الأكاديمي على الواقع الحياتي.. وإذا لم يكن رؤساء مجالس إدارات بعض الشركات وأعضاؤها المنتدبون أعضاء في مجالس هذه الجامعات والمجتمع بكافة شرائحه بهدف الوصول إلى عقد للتنمية الوطنية والإنسانية.. فسيزداد يوماً بعد آخر عدد الخريجين الذين يعرفون مقديشو وغابات السافانا، وعبدالرحمن الغافقي، ومعركة الزاب الكبير.. لكن ستظل نورة تبحث عن برنامج للدكتوراه في تخصصها وستظل جامعاتنا تبرم العقود تلو العقود مع هيئة تدريس لهذا التخصص من خارج الوطن من مصر والسودان وغيرهما.. في الوقت الذي يذهب فيه أكثر من (٢٢) ألف سعودي إلى دبي للمساهمة في (دانة غاز!!)

fsalman@alriyadh.com

الانتخابات الألمانية..

تطويع الأيديولوجيا وإعادة تعريفها

عبد الجليل زيد المرهون

وفي حالات استثنائية يمكن أن يفوز أحد الأحزاب في إحدى الولايات الألمانية عن طريق الصوت الأول بعدد من المقاعد البرلمانية أكبر من نسبة الأصوات الثانية التي فاز بها.

■ كان من شأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في المانيا أن وضعت البلاد في أزمة سياسية، يتنازع فيها كل من زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي غيرهارد شرودر وزعيمة الحزب الديموقراطي المسيحي أنجيلا ميركل على منصب المستشارية.

لقد اتجه الاشتراكيون الديمقراطيون وحزب الخضر إلى الانتخابات الأخيرة على أمل الحصول على أغلبية تؤهلهم لمواصلة ائتلافهم الذي يحكم البلاد منذ العام ١٩٩٨، بيد أن استطلاعات الرأي أشارت بالإجماع الى عدم تحقيق هذه الأمنية، وهذا ما حدث يوم الثامن عشر من أيلول سبتمبر على أرض الواقع.

وقد تمثل المعسكر المقابل في ائتلاف جمع الحزبين المسيحيين الديمقراطي والاجتماعي مع الحزب الليبرالي الديمقراطي. وقد منحت استطلاعات الرأي هذا المعسكر أغلبية مريحة، وذلك حتى الأسبوع الأخير من موعد الانتخابات، حيث انقلبت الصورة وفقدت المعارضة أغلبيتها. وقد ساهم البرنامج الاقتصادي الذي أدارت المعارضة حملتها الانتخابية على أساسه في تراجع فرصها وارتفاع أسهم الائتلاف الحاكم. بيد أن الحزبين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الديمقراطي هما اليوم في أزمة سياسية، كما أن ما كانت تشير إليه الأحزاب من انشقاقات وانخفاض عدد الأعضاء قد أصبح واقعا قائما.

وقبل هذه الانتخابات، كان الائتلاف الحاكم قد فقد أغلبيته البرلمانية، جراء تراجع شعبيته على خلفية ما عرف بإصلاحات «هارتس ٤» الاقتصادية، وتقليص مستوى الإعانة الاجتماعية، وتراجع معدل نمو الاقتصاد الألماني بوجه عام.

وقد كشفت الحملة الانتخابية الأخيرة عن تباين كبير بين القوى السياسية الألمانية في تفسير وتعريف ماهية «الدولة الاجتماعية»، التي ينص الدستور على تطبيقها. والدولة الاجتماعية مصطلح سياسي يشير إلى واجبات الدولة تجاه مواطنيها ومصالحهم الاجتماعية. وقد ثبت هذا المصطلح في الدستور الألماني الذي ولد من أنقاض الحرب العالمية الثانية، حيث تمت صياغته في العام ١٩٤٩ بهدف وضع حجر الأساس لنظام سياسي جديد قادر على مواجهة «أعداء الديمقراطية والحرية».

ومما جاء في البرنامج الانتخابي الذي قدمته أنجيلا ميركل رئيسة الحزب المسيحي الديموقراطي وادموند شتويبر رئيس الحزب الاجتماعي المسيحي التأكيد على ضرورة «تغيير الذهنية الألمانية»، وتجاوز مفهوم الدولة الاجتماعية التي تضمن للمواطنين حياة مادية آمنة. وقد أكد كذلك على أهمية تغيير بنية سوق العمل الألمانية ورفع نسبة الضريبة المضافة من أجل إنعاش الاقتصاد الألماني. كما أكد البرنامج على دعم أرباب العمل في إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق خفض التكاليف وضريبة الدخل.

ويُعرّف الحزب الديمقراطي المسيحي نفسه بأنه حزب «يملك مفهوماً سياسياً قائماً على القيم والإرث المسيحي وعلى مسؤولية الفرد أمام الله». ولكن هذا التعريف الذاتي لم يمنعه عن تبني سياسات من قبيل استخدام تقنية استنساخ الأجنة التي ترفضها الكنائس. عدم مراعاة برنامجه الاقتصادي لواجب مد يد العون إلى الفقراء والعاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المتدينين المسيحيين إلى مطالبته بالتخلي عن صفة «المسيحية»، بدعوى أنه يستخدمها واجهة لاستقطاب الناخبين المحافظين.

وفي رؤية مغايرة، يدعو حزب الخضر - الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي السابق - إلى مواصلة مسيرة الحفاظ على حماية حقوق العاملين وتشجيع قطاعات الاقتصاد التي تساهم في المحافظة على البيئة، كما يدعو الحزب إلى تسهيل عملية تجنيس الأجانب، ويعارض فرض رسوم جامعية.

أما الحزب الليبرالي الديمقراطي، فعلى الرغم من تركيزه على حماية الحريات الشخصية، فقد دعا إلى ضرورة خفض الضرائب بغرض إنعاش الاقتصاد الألماني. كما دعا الحزب إلى القضاء على البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار والعمل الحر. وهو ينادي أيضا بتسهيل قوانين الهجرة وقوانين تجنيس الأجانب ودعم مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية. أما فيما يخص سياسة التعليم فهو على خلاف حزب الخضر يؤيد فرض رسوم جامعية من أجل تمويل الجامعات و«منح قطاع التعليم استقلالية أكبر».

وكان السباق الأخير نحو المستشارية قد بدأ مع فقد حكومة تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر الأغلبية البرلمانية، إذ طلب المستشار غيرهارد شرودر على إثر هذا التطور طرح الثقة على حكومته ودعا حزبه للتصويت على ذلك، فاسحاً المجال لانتخابات برلمانية مبكرة هدف من ورائها نقل المعركة على برامجه الإصلاحية إلى ساحة الشعب الألماني، على أمل الحصول على أغلبية تمكنه من مواصلة سياساته الإصلاحية. واعتبر شرودر أن الانتخابات هي الحل للبقاء في السلطة، ولكن بحكومة أغلبية قوية تستطيع مواصلة برنامج الإصلاح الذي بدأت به.

وقد رحبت المعارضة بالدعوة إلى الانتخابات المبكرة معتقدة أن اللحظة التاريخية قد تأتي للإطاحة بالحكومة والعودة إلى الحكم بعد سبع سنوات من البقاء خارجه.

وقد برر الرئيس الألماني هورست كولر قراره بدعم الدعوة إلى انتخابات مبكرة بان المصلحة العامة استدعت منه ذلك. ولم يكن القرار بالنسبة لكولر سهلا من الناحية العملية، لذا فقد خاض نقاشات مطولة واستند إلى استشارات قانونية. والآن تعود الكرة مرة أخرى إلى ملعبه في ظل تنازع كل من انجيلا ميركل وغيرهارد شرودر على منصب المستشارية. ويعتقد الخبراء القانونيون أن دور الرئيس في هذه اللحظة حاسم في تكليف من يراه مناسبا لتشكيل الحكومة، وذلك من منطلق أن الأولوية هي لاستقرار البلاد السياسي.

وقرار الرئيس الألماني هو قرار سياسي بحت، وهو لا يملك أرضية قانونية مشتقة من مواد الدستور، فالرئيس الألماني يتخذ قراره ويقترح رئيس الحكومة المقبلة أمام البرلمان الألماني وفقا لحظوظ المرشحين بتكوين تحالف حكومي مستقر. وهناك مثال تاريخي تجسد بعد انتخابات العام ١٩٦٩، حين اتفق المستشار الأسبق فيللي براندت مع رئيس الحزب الديموقراطي الليبرالي فالتر شيل على تشكيل تحالف اشتراكي - ليبرالي، مما دفع الرئيس الألماني إلى تكليف براندت بتشكيل الحكومة، على الرغم من فوز الأحزاب المسيحية المحافظة بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية. ويملك الرئيس إمكانية اتخاذ القرار السياسي الذي يراه متوافقاً مع روح ونص الدستور في هذه الحالات الاستثنائية.

وفي الأوضاع الاعتيادية، ينتخب النواب مرشح منصب المستشارية بأغلبية أصوات نواب التحالف الحزبي الذي رشحه لهذا المنصب. ومن هنا يراهن المستشار شرودر على عدم فوز ميركل بأغلبية عند ترشحها أمام البرلمان، ففي حال اخفاقها مرتين في الحصول على الأغلبية الضرورية تتاح له الفرصة لترشيح نفسه لمنصب المستشارية. وفي ظل هذا الاحتمال، ستكون أغلبية برلمانية بسيطة كافية لانتخابه مستشاراً ورئيساً للحكومة القادمة.

ويملك كل ناخب ألماني وصل إلى سن الثامنة عشرة صوتين: يختار بواسطة الصوت الأول مرشحه المباشر في دائرته الانتخابية، وعلى هذا النحو (الاقتراع الشخصي المباشر) يتم انتخاب نصف أعضاء البرلمان. وهنا يكفي حصول كل مرشح على أغلبية نسبية (بسيطة) من أجل الفوز بمقعد برلماني. أما الصوت الثاني فهو الأكثر أهمية، لأن لا يتم بواسطته انتخاب النصف الثاني لأعضاء البرلمان فحسب، بل انه يحدد توزيع المقاعد البرلمانية على الأحزاب، وبالتالي تمثيلها في البرلمان. ففي كل ولاية ألمانية يضع كل حزب سياسي لائحة لمرشحيه الى البرلمان الجديد وفقاً لعدد المرشحين المحدد له في الدائرة. وهنا «تذوب» الأصوات الأولى مع الثانية.

وفي حالات استثنائية يمكن أن يفوز أحد الأحزاب في إحدى الولايات الألمانية عن طريق الصوت الأول بعدد من المقاعد البرلمانية أكبر من نسبة الأصوات الثانية التي فاز بها. وينص قانون الانتخابات الألماني في هذا الإطار على أن تحتفظ الأحزاب السياسية بهذه المقاعد البرلمانية التي يطلق عليها المقاعد «العالقة»، مما يرفع من عدد المقاعد البرلمانية للأحزاب التي تفوز بها. وهذه المقاعد البرلمانية العالقة ساعدت المستشار شرودر وحليفه حزب الخضر على الحصول على أغلبية برلمانية أهلته للفوز بانتخابات ٢٠٠٢ كما ساعدته هذه المرة في تقليص الفارق في عدد المقاعد مع الحزب المسيحي الديموقراطي وحلفائه.

وهكذا، فإن ما أحرزته في الانتخابات الأخيرة زعيمة المعارضة أنجيلا ميركل لا يكفي لتحقيق ما يروق لها، وهو تشكيل ائتلاف حكومي يجمع بين حزبها والحزب المسيحي الاجتماعي من جهة والحزب الليبرالي الديمقراطي من جهة أخرى. وذلك على الرغم من التقدم الضئيل لحزب ميركل على حزب المستشار شرودر، هذا مع صحة القول إنه مازال من الممكن أن تصبح أنجيلا ميركل أول سيدة ترأس حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية. والشيء الأكيد الذي لم تأت به الانتخابات الأخيرة هو تكليف معسكر حزبي محدد بتشكيل الحكومة. لقد فاز شرودر في الانتخابات وخسرها في نفس الوقت، فالحزب الاشتراكي الديموقراطي لم يحرز أغلبية واضحة تمكنه من مواصلة حكمه للبلاد، غير أن شرودر فاز بشكل واضح بالمقارنة المباشرة مع أنجيلا ميركل. لقد فاز غيرهارد شرودر لأن أنجيلا ميركل خسرت.

وإن ما تسنى لشرودر تحقيقه رغم كل شيء يتجلى في ما يطلق عليه بـ «الحصار المتبادل». ففي هذه اللعبة يحاول الجانبان عن طريق مقترحات لتشكيل الائتلاف الحكومي تقوية موقفيهما.

وثمة حل لهذه الإشكالية يتجلى في تنازل المتنافسين، أنجيلا ميركل وغيرهارد شرودر عن طموحاتهما في منصب المستشارية. وإذا ما تحقق تنازل الاثنين عن منصب المستشارية يكون شرودر قد حقق آخر نصر له يكمن في منع ميركل من الوصول إلى هذا المنصب.

وبصفة عامة، لا يمكن اعتبار الانتخابات الأخيرة نهاية الاشتراكيين والخضر. بل ربما انتهى منذ ذلك اليوم منصب أنجيلا ميركل كمستشارة قبل أن يبدأ أصلا. وعلى العكس منها حاول المستشار الألماني، الذي خسر أغلبيته البرلمانية أيضا، الإمساك بمقاليد الأمور من جديد. ولم يسبق من قبل أن احتفل حزب بزعيمه الخاسر على هذا النحو، حيث ان الاشتراكيين والخضر خسروا الانتخابات بالفعل. وعلى العكس من هذا يقوم الحزب الديموقراطي المسيحي حاليا بطرح تساؤلات حول قيادة انجيلا ميركل، المرأة التي اعتقدت أنها سيطرت على الأمور، والآن قد يتسرب كل شيء من يديها. فنتيجة الانتخابات هي كارثة حلت بالحزب المسيحي الديموقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي، والتوقعات لم تذهب بعيدا، فالناس لا تريد الاحتفاظ بالاشتراكيين والخضر لكنهم يرغبون في الاحتفاظ بشرودر كمستشار وهو أمر يمكن توقعه.

كما سبقت الإشارة، فقد كانت غاية المستشار غيرهارد شرودر من إجراء الانتخابات تتجسد في الحصول على تصديق من الشعب الألماني كي يتمكن من المضي قدماً في تنفيذ سياسة الإصلاح الداخلية. أما رئيسة الاتحاد المسيحي الديمقراطي، أنجيلا ميركل، فقد كانت تسعى للحصول على ما هو أكبر، وهو تكليف صريح من الشعب الألماني لممارسة إصلاحات أكثر جذرية من إصلاحات شرودر.

وقد قال شرودر يوم الاثنين الماضي إنه يحبذ تشكيل ائتلاف موسع بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يتزعمه وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. بهدف كسر جمود الموقف السياسي. بيد أن شرودر رفض تقديم تنازلات لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ وشقيقه حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي في هذه المرحلة.

ويصر شرودر على أنه حصل على تفويض بالاستمرار في منصبه، لأن حزبه يشغل عددا أكبر من مقاعد البرلمان من حزب ميركل دون احتساب مقاعد الاجتماعي المسيحي. في المقابل، فان التحالف الديمقراطي المسيحي والاجتماعي المسيحي يرفض ذلك لأنه حصل على ثلاثة مقاعد أكثر مما حصل عليه الديمقراطي الاشتراكي بالبرلمان الجديد.

وتداول الحزب الاشتراكي الديموقراطي خيار احتفاظ شرودر بمنصب المستشار لمدة عام ونصف حتى نيسان أبريل ٢٠٠٧، على أن تصبح أنجيلا ميركل خلال فترة شرودر نائبة للمستشار وبعدها تتولى منصب المستشار لمدة عامين ونصف.

بيد أن الديمقراطيين المسيحيين سارعوا إلى رفض فكرة التناوب على شغل منصب المستشار، متمسكين بمطلبهم بأن تصبح ميركل المستشارة القادمة ولمدة أربعة أعوام كاملة.

وفي سياق السجال الدائر، فسر المراقبون دعوات بعض الشخصيات البارزة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المتعلقة بضرورة التركيز على تشكيل ائتلاف كبير بين المحافظين والاشتراكيين قبل تحديد هوية المستشار على أنه بداية تراجع الاشتراكيين عن التمسك بشرودر وان ذلك بمثابة إشهار «للبطاقة الصفراء» في وجهه.

وعلى أية حال، فان كل التوقعات تشير إلى استبعاد حدوث اتفاق بين الطرفين قبل الانتهاء من إدلاء الناخبين بأصواتهم في إحدى الدوائر الانتخابية في ولاية سكسونيا، التي تأجل فيها التصويت إلى الثاني من تشرين أول أكتوبر بسبب وفاة أحد المرشحين.

وفي النهاية قد تنتصر سلطة الواقع، لأن اتحاد المعارضة تحت زعامة أنجيلا ميركل لديه الأولوية والسبق في عدد الأصوات وعدد المقاعد في البرلمان، فالنتيجة التي حققتها أصوات الناخبين تكفي للتصديق على الحق في تشكيل الحكومة.

وإضافة إلى تباين الخيارات المحلية، فان خيارات السياسة الخارجية بدت متباينة هي الأخرى في برامج الأحزاب السياسية الألمانية، فقد أعلن الحزب المسيحي الديموقراطي بزعامة انجيلا ميركل نيته في التركيز على «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة وتنشيط آليات التعاون عبر الأطلسي، بالإضافة إلى تحديد «هوية وماهية الاتحاد الأوروبي» التي تقوم على «الجذور والإرث المسيحي» لأوروبا. وفي هذا السياق، كرر برنامج الحزب رفضه القاطع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقدم عرضاً بديلاً للحكومة التركية أطلق عليه اسم «الشراكة المميزة».

في المقابل، يدعم المستشار شرودر الطموحات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كون تركيا جسراً مثالياً بين الشرق والغرب بل ان وزير الخارجية يوشكا فيشر حذر من عواقب رفض ضم تركيا للاتحاد بعد أن حصلت على وعد بالسماح لها بالانضمام منذ ٤١ عاما.

ملح وسكر

عطلة السبت..

شعاع الراشد

■ يوم السبت الماضي.. يوم العطلة الجميل بقرار أجمل بالاحتفاء بيوم خاص ذهبنا صباحاً وبإلحاح من ابنتي لتناول الفطور في أحدث فندق ٥ نجوم في مدينة جدة..

كان النهار يعد بعطر المناسبة غير ان أجواء مدينة هادئة وربما ناعسة واجهتنا بالطريق وارتبكت توقعاتنا فلم نشاهد أعلاماً صغيرة أو حركة غير عادية.

نوم النهار بعد الإجازة؟

ولكننا في إجازة..

في كافيتريا الفندق الرائع بدت بعض العوائل الزائرة متناثرة الحضور وساكنة إلا من بعض أصوات أطفالها. ومن نافذة عريضة جانب أريكتنا صافحتنا مشاهد البحر والسماء والأشجار وكأنهم يطلون علينا لا العكس.. وإن أرخينا النظرة إلى أقرب مسافة بالأرض وجدنا المسبح الأزرق الهائل يتباهى برونق مياهه وبسباحة بعض الصغار..

إحساس بديع يخترق الأفكار عندما تجد نفسك محاطاً بكل هذا الجمال..

وجاء النادل الذي بدا وكأنه تفاجأ بوجود زوار في العاشرة والنصف صباحاً.. وحينما أخبرناه عن طلباتنا وجدناه يسأل هامساً «عاوزين صحون؟» يقصد غير أطباق السرفيس. وعندما قلنا نعم أتى بها ويده تغطي نصف مساحة الصحن وكان بلا قفازات..

تبادلنا النظرات في صمت.. ليست وسوسة ولكنه اعتياد بأن تقدم أدوات الطعام في أتم زينة ونظافة دون احتكاك مباشر بالأيادي خاصة في فندق ٥ نجوم.

ثم جاء الجرسون الذي كان بارداً ويابساً.. يليه الدونات بنفس الحالة وتأخر العصير إلى ما بعد الشاي والقهوة!!

وشعرنا بالدهشة من مستوى الإهمال.. ولكن كالعادة بدت المشكلة بأثر غياب الرقابة والمتابعة.. فتركنا مذاق التجربة في حالها..

في طريق العودة وددت لو أن تعبير الاحتفاء الحياتي يترجم بشكل تلقائي وفعالية أكثر.. وتذكرت كيف تنافس الأنشطة المناسبات في مجتمعات أخرى.. والصراحة انني لم أكن أفكر بالمهرجانات المعتادة وإنما ابتهاج إنساني للجميع بحيث نشاهد علامات الاحتفاء في كل مكان.. الأسواق والمطاعم والمتنزهات والأماكن العامة وربما تفاعل يدخل به رجال الأعمال فيقدمون يومهم للوطن لا هرولة عائلات إلى مسابقات أو تدافع من أجل الفوز بوجبة أو لعب وإنما تفاعل يبسط تفاعله للجميع وفي كل موقع.. نجدها في زينة المدن والشوارع.. نبرة التسامح والترحيب.. الإحساس بأنه يوم مختلف يستحق أن نعايش فيه ساعات مضيئة.

ولأنها أول عطلة يوم وطن فسوف نتسامح مع غياب ملامح تفاعلها الجميلة المتوقعة وسندعو إلى عام قادم إن شاء الله لتكتمل صورة يريدها الجميع في مستوى الحدث.. وكل عام والوطن وأهله بخير.

إعلانات الأفراد

(إعلانات متفرقة)

□ البلحة/ يعلن أنور أحمد صالح (مصري الجنسية) عن فقدان إقامة رقم ٢٠١٩٣٣٤٦١٠ تاريخ ١٤٢٥/٧/١هـ الصادرة من مكة المكرمة من يعثر عليها يسلمها لمصدرها مشكوراً.
٣٥٢٤/٥٥٩٢٥

□ شقراء/ تقدم لإدارة الأحوال المدنية في محافظة شقراء المواطن مشفي بن عيد بن ربيعان الرحماني البقمي رقم السجل المدني ١٠٥٦٧٠٩٠٣ رقم الملف «الحفيظة» ٢٧٥٨٧ التاريخ ١٤٢٣/١/١٢هـ المصدر شقراء بطلب تعديل اسمه من مشفي بن عيد بن ربيعان الرحماني البقمي إلى نواف بن عيد بن ربيعان الرحماني البقمي فمن له معارضة على ذلك فليتقدم بمعارضته خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان.
٢٢٤٢/٥٥٩٢٤/ش

□ بريدة/ تعلن المحكمة العامة بمحافظة الأسياح بأنه تقدم إليها المواطن رباح بن عبيد بن رباح بالوكالة عن ابنه عبيد بن رباح بن عبيد الفريدي العربي سعودي بموجب البطاقة رقم ١٠٠٨١٠٦٤٣٥ طالباً صك حجة استحكام على بيته الواقع شمال غرب مركز بلدة ضبيدة بمحافظة الأسياح بمساقة ١٠٥٠م والدارجه عليه بطريق الشراء من علي بن عثمان بن جارالله القريدي وإلى علي بن عثمان بن جارالله بالإحياء الشرعي قبل عام ١٣٨٧هـ وحدودها وأطوالها ومجموع المساحة كما يلي: من الشمال/ يحدها شارع مختلف العروض يبدأ من الشرق بعرض ٧,٩٠م وينتهي مَّ الغرب بعرض ١٥,٣٠م بطول ٣٧,٤٠م ومن الجنوب/ شارع مختلف العروض يبدأ من الشرق بعرض ٢٠,٩٠م وينتهي من الغرب بعرض ١٧,٠٠م بطول ٤٠,٤٠م ومن الشرق/ شارع مختلف العروض يبدأ من الشمال بعرض ١٢,٧٠م وينتهي من الجنوب بعرض ١٣,٧٠م بطول ٣٣,٣٠م ومن الغرب أرض تابعة لمركز ضبيدة بطول ٣١,٨٠م والمساحة الإجمالية/ ١١٥٠,٨٠م٢ فمن له معارضة في ذلك فعليه تقديم اعتراضه إلى هذه المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخه والله الموفق.
١٩٤١٥/٥٥٦٢٣/ب

□ وادي الدواسر/ تعلن المحكمة العامة بمركز النويعمة بمحافظة وادي الدواسر أنه تقدم إليها الدعو/ ناصر بن خلف بن مبارك آل سعود الدوسري بطلب حجة استحكام على مزرعته الواقعة في الرويسماء بوادي الدواسر والآيلة إليه بالشراء من مجدل بن محمد بن مجدل الدوسري والذي أشتراها بدوره من ورثة سعد بن سعيد الصانع المملوكة لورثتهم بموجب صك الاستحكام الصادر من محكمة وادي الدواسر برقم ٨٤ في ١٣٨٧/١/١٧هـ المنفذ بموجب قرار محكمة التمييز رقم ١٤٠١/ش/ب في ١٤٢١/٥/٢٤هـ والناشئة ضمن حدود النطاق العمراني لمحافظة وادي الدواسر بموجب خطاب بلدية محافظة وادي الدواسر رقم ٢٤٣٢ في ١٤٢٦/٥/٢٣هـ وهي عبارة عن مزرعة قديمة إحياؤها سابقة للتعليمات المانعة ومشتملة على بئر وبيت وحدودها وأطوالها كالتالي: من الشمال/ يحده شارع عرض من ١١,٠٠م و٨,٠٠م بطول ٣٠٧,٠